

- كلمة العدد

1

تغيير تعريف اللاجئين
الفلسطيني محاولة جديدة
لتزوير الحقائق.

2

موازنة الأونروا تحتاج إلى
ركائز أساسية كي تحقق
المرجو منها.

3

إعادة التوتر بين إتحاد
العاملين العرب في الضفة
الغربية ووكالة "الأونروا".

4

اشتداد الخناق على
اللاجئين الفلسطينيين في
لبنان يستلزم تدخل عاجل
من قبل "الأونروا".

منتصف آذار / مارس 2023

نشرة دورية نصف شهرية تصدر عن "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج" بالتعاون مع "الهيئة 302 للدفاع عن حقوق اللاجئين".. تتناول النشرة آخر المستجدات والتحليلات والأخبار المتعلقة بوكالة "الأونروا" واللاجئين من وجهات نظر مختلفة؛ فلسطينية وعربية وعالمية.. تهدف النشرة إلى تزويد القارئ والمتابع بالمعلومات والتحليلات الكافية والضرورية حول وكالة "الأونروا" لما تمثله من ارتباط عضوي وحيوي بقضية اللاجئين بحيث تشكل فائدة نوعية يمكن استخدامها في مجالات متعددة في سياق الضغط والتأثير للتعريف بقضية اللاجئين وحقوقهم بالعودة.

تغيير تعريف اللاجئين الفلسطينيين محاولة جديدة لتزوير الحقائق.

الأمر الذي يرفضه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بشدة وندعو "الأونروا" الى التنبيه له ومواجهة مثل هذه المحاولات.

كما ويجب التأكيد على تمسك اللاجئين الفلسطينيين بالإبقاء على مهام وكالة "الأونروا" كجهة دولية وحيدة تم منحها التفويض لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بما تمتلكه من خصوصية بحسب التفويض الممنوح لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي المنظمة التي أنشئت بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8/12/1949. والذي يهدف لتنفيذ برامج إغاثة وتشغيل مباشرة للاجئين الفلسطينيين فلدَى "الأونروا" تفويض إنساني وتنموي بتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين الى حين العودة.

على أن تقدم "الأونروا" المساعدة الإنسانية وتساهم في حماية اللاجئين من خلال تقديم الخدمات الأساسية، في المقام الأول في مجالات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية ورعاية الصحة العقلية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والقروض الصغيرة والمساعدة الطارئة، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.



في ظل الهجمات المتكررة على قضية اللاجئين الفلسطينيين التي نشاهدها في الآونة الأخيرة والتي تهدف الى تزوير الحقائق من خلال محاولات تغيير تعريف اللاجئين الفلسطينيين فإن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين ما فتئ يؤكد على ضرورة الإبقاء على تعريف اللاجئين كما عرفته الأونروا. فقد عرفت الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بأنهم الأشخاص الذين كانت فلسطين مكانا لإقامتهم الطبيعية لمدة عامين على الأقل وذلك قبل وقوع "النزاع" في العام 1948 والذين فقدوا منازلهم ومورد رزقهم نتيجة لـ "النزاع" وهم في عوز. وفي 4 يوليو/تموز 1967 عدل التعريف وتوسع كي يشمل الأشخاص الذين تضرروا من حرب الـ 67، وفق تصريحها القاضي بذلك. كذلك شملت عمليات الأونروا اللاجئين الفلسطينيين في مصر، بعد صدور القرارين 2252 في يوليو/ تموز 1967 و 2341 في ديسمبر/كانون الأول 1967. وقد شهدنا عدة محاولات لتغيير تعريف اللاجئين الفلسطينيين وليس آخرها عن محاولة تمرير قانون خطير في مجلس الشيوخ الأمريكي، إذ يحاول مشروع القانون الذي يجري التحقق منه الى:

- إلغاء صفة لاجئ عن الفلسطينيين الذين هُجروا من فلسطين حال وفاة من هاجر، وبأن الابناء لا يحق لهم ان يوصفوا بلاجئين.

- وبأن المساعدات من قبل الاونروا للاجئين الفلسطينيين يحرم منها كل من لا يعترف بشرعية دولة "اسرائيل" ويناهض "اسرائيل" ويكن العداء لاسرائيل، ويشارك في حملات المقاطعة ضد "إسرائيل" ويرتكب ممارسات ضد السامية كما عرفها متحف الهولوكوست،



موازنة الأونروا تحتاج إلى ركائز أساسية كي تحقق المرجو منها.

إن ضرورة تطوير البرامج الخاصة باللاجئين الفلسطينيين بات أمراً ملحا ولا يحتمل المماثلة أكثر، فميزانية "الأونروا" لسنة 2023 والتي أعلن عنها المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني يوم الثلاثاء 24/1/2023 وقيمتها 1.63 بليون دولار لم تراعي جميع احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات "الأونروا" الخمسة (الضفة الغربية بما فيها شرق القدس المحتلة وسوريا والأردن ولبنان وغزة). فالميزانية التي أعلن عنها المفوض العام لسنة 2023 هي نفسها التي أعلن عنها لسنة 2022 وكانت 1.6 بليون دولار وهذا غير موضوعي، على اعتبار أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين قد تزايدت، ومعها تزايدت الحاجات من جهة، ومن جهة أخرى فإن مبلغ 70 مليون دولار تم ترحيلها من سنة 2022 إلى سنة 2023 على شكل دين على الوكالة سداده من الميزانية.

الميزانية كما أعلنت عنها وكالة الأونروا مقسمة بين 848 مليون دولار للخدمات الأساسية التي تشمل الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية والحماية، وبين 781.6 مليون دولار أمريكي لعمليات الطوارئ في مناطق عملياتها الخمسة غير كافية، وتعتبر الحد الأدنى من الذي يجب الحصول عليه، خاصة وأنه وحسب خطاب المفوض العام فإن "معظم لاجئي فلسطين يعيشون الآن تحت خط الفقر فيما يعتمد الكثيرون منهم على المعونات الإنسانية التي تشمل المساعدات النقدية والغذاء التي تقدمها الأونروا". الأمر الذي يستوجب تطوير ميزانية الأونروا بحيث تكون قابلة للتنبؤ لضمان استمرار العمل وتنفيذ البرامج المطلوبة لخدمة اللاجئين دون أن تتعرض الأونروا للابتزاز من قبل الدول المانحة . على أن تكون الميزانية كافية وملائمة لتنفيذ هذه البرامج. ونؤكد على ضرورة الحفاظ على خصوصية عمل "الأونروا" وعدم المساس بالبرامج المنوطة بها منذ نشأتها والتي تُعنى باللاجئين الفلسطينيين حصراً وعدم تفويض أي من مهامها إلى أية مؤسسة دولية أو محلية أخرى. ومن الناحية العملية فإن الحصول على جزء ثابت ومحدد من ميزانية الأمم المتحدة لدعم ميزانية "الأونروا" هي أحد أهم الوسائل التي ستمكن من التنبؤ بميزانية الوكالة، وعلى "الأونروا" أن تكثف جهودها وتضغط بشكل أكبر باتجاه رفع حصص الدول المانحة في موازنة الأونروا بالإضافة إلى العمل على إيجاد جهات تمويل جديدة.





اعادة التوتريين إتحاد العاملين العرب في الضفة الغربية ووكالة "الأونروا".

على الرغم من تدخل الوسطاء والضمانات المعطاة بحل الخلاف النقابي القائم بين وكالة "الأونروا" في الضفة الغربية واتحاد العاملين العرب التابع "للأونروا" في الضفة، وكانت نتيجته قرار الاتحاد تعليق الاضراب المفتوح الذي بدأه في 23/1/2023 والعودة عنه في 9 شباط/فبراير 2023 ولمدة 10 أيام "استجابة لمبادرة من مكتب الرئيس ورئيس دائرة شؤون اللاجئين ووزارة العمل"، واستئناف الحوار لحل الإشكالات العالقة المتمثلة بطلب الاتحاد زيادة رواتب العاملين وقضايا مطلبية أخرى..

إلا أن التوتري قد عاد مع اتهامات متبادلة بين الطرفين بعد صدور بيانين منفصلين لكل من الاتحاد وإدارة "الأونروا" في الضفة الغربية واستخدام مفردات حادة يتهم أحدهما الآخر بعدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه مما استدعى الاتحاد الى الاعلان عن استئناف الاضراب المفتوح ابتداء من اليوم السبت 4/3/2023 في مؤسسات "الأونروا" في الضفة الغربية في حراك نقابي لتحقيق المطالب.

في مثل هذه الأوضاع بات لزاما تدخل الوسطاء وضامني الاتفاق بشكل عاجل والابتعاد عن أسلوب البيانات، وتحمل المسؤولية واستكمال منهجية الحوار للتوصل الى الحلول الناجعة والمرضية. فمجتمع اللاجئين الفلسطينيين بات من الضعف والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية بحيث أنه لم يعد يستطيع تحمل الخوض في أزمات جديدة. وبلا شك فإن تفاقم مثل هذه الأزمات يخدم في المقام الأول أعداء قضية اللاجئين الفلسطينيين المحقة. وقد يتخذ مثل هذه الأحداث وسيلة للاصطياد بالماء العكر بذريعة أن اللاجئين الفلسطينيين على خلاف دائم مع وكالة "الأونروا" وبأنه لا يوجد اجماع وطني فلسطيني بما يتعلق بجدوى إبقاء "الأونروا" على وضعها الحالي.





اشتداد الخناق على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يستلزم تدخل عاجل من قبل "الأونروا".

مع ازدياد كيف وكم الأزمات التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني في لبنان الأمر الذي أدى إلى استنفاد قدرته على مواجهة حجم الأزمات التي يتعرض لها بشكل يومي. فهو يواجه الموت بشكل يومي. فالانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه البلد انعكس بشكل مباشر على حياة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وهو الحلقة الأضعف دائما. فالقوانين الجائرة تقف في وجهه سدا منيعا لتمنعه من الحصول على فرصة عمل مناسبة وقد بلغت نسبة الفقر والبطالة حدا غير مسبوق في صفوف اللاجئين الفلسطينيين والتي بلغت 93% حسب الإحصاءات والدراسات التي أجرتها الأونروا. الأمر الذي يعني أن جميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقريبا هم بأمس الحاجة للتدخل السريع من قبل الجهات المعنية برعايتهم وعلى رأسها الأونروا.

فلقد اصبحت قدرتهم على المواجهة مستحيلة في ظل ارتفاع قيمة السلة الغذائية بالإضافة الى ارتفاع قيمة اشتراك الكهرباء والوقود واقد فاق سعر صرف الليرة اللبنانية حدا غير مسبوق من الانهيار وقد فاق سعر صرف الدولار الأميركي الواحد الـ 100 ألف ليرة لبنانية وهو أمر غير مسبوق.

وقد ارتفعت في الوقت عينه قيمة الفاتورة الاستشفائية وقيمة الأدوية والتي تشكل خطرا مباشرا على حياة اللاجئين الفلسطينيين في حال لم يستطع تحمل تكلفة الأدوية بعد رفع أسعارها بشكل كبير جدا يفوق قدرة اللاجئين الفلسطينيين على مواكبة هذا الارتفاع ومواجهته.

تدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية وفي الوقت عينه تدني قدرة الأونروا على تقديم المستلزمات الأساسية للحياة اليومية للاجئين الفلسطينيين الناتج عن نقص التمويل من جهة وازدياد اعداد اللاجئين الطبيعي نتيجة للولادات من جهة أخرى.

الأمر الذي بات يفرض على الأونروا بصفتها صاحبة الولاية برعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سرعة التدخل وزيادة حجم التقديمات والبرامج كما ونوعا. فلم يعد هناك بين اللاجئين الفلسطينيين عائلة فقيرة وأخرى ميسورة، فالكل أصبح في نفس الطبقة والمستوى من الفقر والعوز الشديدين.

لا يمكن أن تبقى "الأونروا" تعمل ضمن منظومة الحراك التقليدي السابقة والتي أدت الى ما أدت اليه بل أصبح لزاما على "الأونروا" أن تتعامل مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل استثنائي من خلال إطلاق نداء طوارئ وتكثيف الحراك ومروحة العلاقات للحفاظ على حياة وكرامة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.